ISSN 0258 - 1094

مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العدد ٥٣ — السنة الحادية والعشرون

ذو القعدة ١٤١٧هـ - ربيع الآخر ١٤١٨هـ — تموز - كانون الأول ١٩٩٧

الصرف بين سيبويه والفراء

د. حسن حمزة و د. سلام بزي – حمزة
جامعة لوميير/ ليون٢
مركز البحث في المصطلح والترجمة C.R.T.T

أ- وحدة النظرية النحوية العربية

تتميز النظرية النحوية العربية بقدر كبير من الاستقرار منذ الكتاب الأول الذي وصل إلينا، كتاب سيبويه، إلى أيامنا هذه. بيد أن هذه النظرية لم تقفل الباب أمام التغيير لتكرر نفسها على الدوام. وسيكون من قصر النظر اعتبار تاريخ الفكر النحوي العربي كله تقليداً واجتراراً مملاً لعمل الأولين، فمواطن التجديد كثيرة في التراث النحوي العربي. غير أن هذا التجديد لم يصل إلى حد القطيعة النظرية مع سيبويه، فلم يقدم نظرية جديدة تختلف عن النظرية التي جاء بها الكتاب، فكانت خلافات النحويين العرب عبر العصور تنوعاً في داخل النظرية النحوية لا في خارجها. أما ما سمي بـ "مدارس النحو العربي" في البصرة والكوفة وغيرهما من حواضر العالم العربي الإسلامي فلا يجوز أن ينظر إليه على أن كل "مدرسة" فيه تشكل خطاً نظرياً بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما هو استعمال لمصطلح المدرسة على سبيل الاتساع. والرجوع إلى النحاة الأولين الذين يقال عنهم إنهم يشكلون أسس "مدرستي البصرة والكوفة" من أمثال سيبويه والفراء يعزز قناعاتنا بأن هؤلاء النحاة إنما كانوا يصدرون عن منطلق نظري واحد[1]. بل أن كثيراً من نقاط الخلاف الفرعي التي سجلتها كتب النحو عامة، وكتب الخلاف خاصة، لا تشكل مواضيع خلافية حقيقية بين النحاة

(١) انظر: Hassan HAMZE: Unitè et diversitè dans la tradition grammaticale arabe,

الأولين[٢]. وسنتناول في هذه الدراسة واحدة من المسائل التي اعتبرها الأقدمون، ويعتبرها الدارسون جميعاً في أيامنا مسألة خلافية مسلماً بها، وهي مسألة الصرف.

ب- القول باختلاف البصريين والكوفيين

يخصص ابن الأنباري في كتاب الإنصاف عدداً من الفصول أو المسائل لموضوع النصب، ولا سيما المسألتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين، وهما تتتاولان على التوالي عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية وعامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية. وخلاصة قول ابن الأنباري أن البصريين ينصبون الفعل المضارع في هذه المواضع بـ "أن" مقدرة، وأن الكوفيين يختلفون: فمنهم من ينصب الفعل بالحرف نفسه، ومنهم من ينصبه بالصرف. ويقدم النحاة العرب تفصيلات أخرى: فابن جني ينسب القول بالصرف إلى البغداديين (سر صناعة الإعراب، ٢٧٦/١-٢٧٧). والسيوطي ينسب القول بالصرف إلى الفراء، ويذكر أن الكسائي وأصحابه يقولون بأن "الواو" هي الناصب للفعل، لا الخلاف. ويجعل النصب بالخلاف وجهة نظر الفراء وقوم من الكوفيين. (همع الهوامع، ١١٧/٤). والعلائي يقول: *ذهب الكوفيون ومن تبعهم من البغداديين إلى أن النصب في هذه الأماكن بالخلاف ويسمونه الصرف*" (الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ٢١٨). أما الأستراباذي فيقول: *إن الظاهر من مذهب الفراء أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا*" (شرح الكافية ٢٤١/٢).

هذه خلاصة آراء القوم في الصرف. ولم نجد أحداً تصدى لمعارضة هذه الآراء، فلا يقدم الدارسون المعاصرون، فيما نعلم، جديداً في الموضوع لأنهم يتابعون الأقدمين في ما ذكروه[٣]. أما ما كتبه ميخائيل كارتر عن الصرف

---

(٢) انظر محمد خير الحلواني: *الخلاف النحوي*.*وانظر*: Hassan HAMZE: La coordination à un pronom "conjoint".

(٣) انظر على سبيل المثال مهدي مخزومي: *مدرسة الكوفة*. ص٢٩٢ وما بعدها؛ شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص١٦٤ وما بعدها؛ عبدالرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص١١٥.....إلخ.

والخلاف فإنه لا يمس جوهر الخلاف في المسألة التي تعنينا رغم حديثه عن الشبه بين تحليلي سيبويه والفراء، فهو كما يقول، يأخذ النتائج التي توصل إليها مهدي مخزومي ويطورها ويعدلها[٤]، غير أنه عني بجانب، وأهمل جانباً آخر هو بيت القصيد في الخلاف النحوي. فقد أصاب في تأكيده أن "الخلاف" أو "الصرف" أمر مشترك بين البصريين والكوفيين. غير أنه اعتبر اشتراكهم في هذه المسألة خاتمة المطاف، فكأنه جعل اتفاق الفريقين على القول بـ "الخلاف" و "الصرف" رداً على من زعم اختلافهم، فأهمل بحث العامل عند الفراء وما ينسب إليه من القول بأن الصرف عامل معنوي ناصب بنفسه. وإنما يقع الخلاف في عامل النصب في الفعل المضارع لا في العمليات الذهنية المؤدية إليه.

ج- العطف والصرف

الواو والفاء و أو من حروف العطف. وحروف العطف تجمع بين المتعاطفين في حركة الإعراب وفي المعني. يقول سيبويه: *"فإن قلت: مررت برجل وامرأة" فقد أشركت الواو بينهما في الباء فجريا عليه" وكذلك إن قلت: "مررت برجل فامرأة" أو "مررت برجل أو امرأة" فأو أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى"* (الكتاب، ١/٤٣٧-٤٣٨).

أما في الفعل المضارع المنصوب بعد ما يعرف بـ "واو المعية" فلا يشير سيبويه إلى الجمع بين الفعلين، بل إلى اختلافهما في حركة الآخر وفي المعنى. يقول في الجملة المشهورة التي تداولتها كتب النحاة:

لا تأكل السمك وتشرب اللبن

"ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال" (الكتاب،

---

(٤) انظر : Sarf et kilâf. P.294.

٣/٤٢-٤٣).

ويقول في تفسير انتصاب الفعل المضارع في مثل: "لا تأتيني فتحدثني":

لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، [٥] (الكتاب، ٣/٢٨).

فسيبويه يفسر للنصب في هذه المواضيع برغبة المتكلم في ألا يشرك بين الأول والآخر، فهو يحول معنى الآخر فيخرجه من معنى الأول[٦].

إن تعليل سيبويه للنصب في هذه الأفعال المضارعة يقوم على التمييز بين العطف الذي يشرك الآخر فيما دخل فيه الأول، والتحويل الذي يخرج الآخر مما دخل فيه الأول، فيحول المعنى بتحويل حركة الفعل المضارع من الرفع أو الجزم إلى النصب.

إن هذا التعليل نفسه هو تعليل الفراء للصرف. فقد حده حين ذكره لأول مرة في كتابه، فقال:

---

(٥) انظر: Salam HAMZE: *Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi*, PP. 196-201.

(٦) يقول عبدالقاهر الجرجاني عن الواو في مثل:

لُبسُ عباءة وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لُبس الشُّفوف

إن الغرض منها أن يجمع بين لبس العباءة وقرة العين، فيقال: إنهما جميعاً أحب من لبس الشفوف. وليس المقصود أن لبس العباءة أحب من لبس الشفوف [...] فلو رفعت لكان التقدير: للبس عباءة أحب إليّ من لبس الشفوف. ثم تقول: وتقر عيني. وليس هذا دليل [كذا] على أن المحبة تحصل من لبس العباءة مقترناً بقرة العين.

وينبغي أن يعلم أن الواو هنا ليس للعطف فقط كقولك: زيدٌ وعمروٌ خير من بكر، تريد أن كل واحد منهما خير من بكر، وإنما الواو متضمن لمعنى: "مع"؛ فكأنه قال:لُبس عباءة مع قرة العين أحبُّ إليّ، كما تقول: الشرح والمشروح خير من المشروح، تريد أنهما جميعاً خير من هذا الواحد، ولا تريد أن كل واحد من الشرح والمشروح خير. كيف وفي ذلك استحالة؛ لأنه بمنزلة أن تقول: كل واحد من زيد وعمرو خير من زيد، وهو كقولك: زيد خير من زيد، وذا محال (شرح المقتصد، ٢/١٠٥٩).

"فإن قلت: "وما الصرف؟" قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان ذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة "لا" في "تأتي مثله" فلذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله" (معاني القرآن، ١/٣٣-٣٤)[٧].

وقال في موضع آخر:

"والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو "أو"، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّ في العطف، فذلك الصرف [..] يقولون: لا يسعني شيء ويضيق عنك، ولا تكرّ "لا" في "يضيق". فهذا تفسير الصرف" (معاني القرآن، ١/٢٣٦).

والصرف بهذا المعنى مصطلح ورد أول ما ورد في معاني القرآن للفراء. وربما يكون الفراء واضع هذا المصطلح، وإن أشار إلى استعمال النحويين له[٨].

د- تقدير المعنى

واضح مما ذكرنا أن **التحويل** عند سيبويه هو الصرف عند الفراء. وواضح أنهما يلجآن في تعليلهما نصب المضارع في الأمثلة السابقة إلى العمليات

---

(٧) في الكتاب، ٣/٤٢: "وإنما أراد " لا يجتمعن النهي والإتيان" فصار "تأتي" على إضمار "أن".

(٨) لم يرد مصطلح الصرف بهذا المعنى الخاص في كتاب سيبويه. إلا أنه ورد في موضوع واحد (الكتاب ٣/٣١) في سياق قريب من السياق الذي يستعمله فيه الفراء، وذلك في تعليله لنصب الفعل المضارع في مثل :" ما أتيتنا فتحدثنا؛ لأن حد الكلام أن يقال: "ما أتيتنا فحدثتنا" باستخدام الفعل الماضي. فلما صرف إلى المضارع نصب، لأنه ضعيف أن يعطف المضارع على الماضي.

الذهنية التي تبني المعنى، أي إلى قصد المتكلم الجمع والإشراك بين الحكمين، أو قصده صرف الحكم الثاني عن الأول[٩]، كما يرجعان إلى هذه العمليات الذهنية لتعليل نصب المستثنى بعد "إلا"، وهي عمليات يريد بها المتكلم إخراج الآخر مما دخل فيه الأول كما يقول سيبويه، أو مخالفة الثاني للأول كما يقول الفراء[١٠]، في تفسيره للآية ١٥٠ من سورة البقرة:

(وقوله: "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم".

*يقول القائل: "يكون كيف استثنى الذين ظلموا في هذا الموضع؟" ولعلهم توهموا أن ما بعد "إلا" **يخالف** ما قبلها، فإن كان ما قبل "إلا" فاعلاً كان الذي بعدها **خارجا** من الفعل الذي ذكر، وإن كان قد نفى قبلها الفعل ثبت لما بعد "إلا". كما تقول: "ذهب الناس إلا زيداً" فـ "زيد" خارج من الذهاب، و "لم يذهب الناس إلا زيد" فـ "زيد" ذاهب والذهاب مثبت لـ "زيد")* (معاني القرآن، ٨٩/١).

كما أنه يعلل نصب المستثنى **بالانقطاع** في الآية التالية:

"فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانُها إلا قوم يونُس" (يونس/٩٨) فيقول:

*" وهي في قراءة أُبيٍّ: (فهلا) ومعناهما أنهم لم يؤمنوا، ثم استثنى قوم يونس بالنصب على **الانقطاع** مما قبله)* (معاني القرآن، ٤٧٩/١).

---

(٩) انظر ما يجوز فيه العطف والصرف تبعاً لقصد المتكلم. (الكتاب، ٤٤/٣) و(معاني القرآن ١١٥/١، ٢٢١، ٢٣٥، إلخ).

(١٠) يبدو أن مهدي مخزومي لا يهتم كثيراً بالعمليات الذهنية التي يعلل الكوفيون بها الاستثناء، بل يصرف همه إلى العامل فيه. فهو يقول:
(فمقالة الخليل في نصب المستثنى بـ "إلا" هي سبعث القول بالخلاف عند الكوفيين. ولكنهم رسموا له حدودا وطبقوه في موضوعات أخرى. فقالوا بالخلاف في أربعة مواضع لم يكن المستثنى بـ "إلا" واحدا منها). ثم يضيف معلقا: (ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع) ولا يقولوا به في نصب المستثنى بـ "إلا" مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع". (مدرسة الكوفة، ٢٩٧).

والانقطاع مصطلح قد يستخدمه الفراء في مكان مصطلح الصرف، كما فعل في المثل التالي: "لستُ لأبي إن لم أقتلْك أو تسبقني في الأرض"؛ فقد جعل الفعل "تسبق" منصوباً على أن آخره منقطع من أوله (معاني القرآن، ٢/٧١). غير أنه يفضل استعمال مصطلح الصرف في الأفعال المنصوبة بعد حروف النسق لأن المنصوب فيها مختلف عن المنصوب بعد الاستثناء. ووجه الاختلاف بينهما أنك إن لم تصرف عطفت فأعدت أمام الثاني النفي أو الاستفهام الذي يسبق الأول، وليس ذلك في الاستثناء. ويبدو أن مصطلح القطع أوسع مجالاً من مصطلح الصرف؛ فالفراء يستعمله في الصرف (معاني القرآن، ٢/٧١)، وفي الاستثناء (١/٤٧٩)، وقبل الاستئناف (١، ٢٢٤)، وفي الحال (١/٣٤٨) وفي التمييز (٢/٦). فكل صرف انقطاع، وليس كل انقطاع صرفاً. إنما الصرف الانقطاع بعد الواو والفاء و ثم و أو.

هـ- بين تقدير الإعراب وتقدير المعنى

حين يعلل سيبويه النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية أو بعد فاء السببية بالتحول، أو بخروج الأخر مما دخل فيه الأول، فإنما يقدم المعنى الذي قام في الذهن وأدى إلى تغيير الإعراب. غير أنه لا يكتفي بذلك، فلا يعتبر هذا المعنى عاملاً. وإنما يبحث عن عامل لفظي ناصب للفعل؛ ذلك أن تغير المعنى لا ينصب بنفسه، بل بعامل لفظي يقتضيه. يقول سيبويه في نصب الفعل المضارع في مثل" لألزمنّك أو تقضيني":

"*اعلم أن ما انتصب بعد "أو" فإنه ينتصب على إضمار "أن"، كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها*" (الكتاب، ٣/٤٦).

ويقول المبرد في مثل ذلك:

"*اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الأسماء [..] فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يحمل عليه، فحمل الأول على معناه، فانتصب الثاني بإضمار "أنْ"*) (المقتضب، ٢/١٣).

أما الفراء فيقول بالنصب على الصرف في مواضع كثيرة من كتابه. وقد أحسن الأستراباذي صنعاً حين قال إن ظاهر كلام الفراء يدل على أنه يجعل الصرف عاملاً ناصباً. فالقول ما قال. غير أنه يحسُن ألا يُحمل كلام الفراء على ظاهره "*فأكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة والأقوال المستشنعة- كما يقول ابن جني- إنما دعا إليها القائلين بها تعلقهم بظواهر هذه الأماكن*". ويعطي ابن جني مثلاً لذلك ظاهر كلام سيبويه الذي يقول "*في بعض ألفاظه: "حتى" الناصبة للفعل يعني في نحو قولنا: "اتق الله حتى يدخلك الجنة ". فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بـ "أن" مضمرة*") (الخصائص، ٢/٢٦٠-٢٦١)[١١].

و- الصرف ليس عاملاً عند الفراء

يبدو مما ذكره ابن جني وعبد القاهر الجرجاني أن البغداديين الذين ينسب إليهم القول والصرف، وهم كوفيو بغداد[١٢]، لم يميزوا مستويين مختلفين من مستويات التحليل اللغوي: العمليات الذهنية في الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية وفاء السببية، وعامل النصب فيه، فسموا هذه العمليات الذهنية عاملاً. يقول ابن جني:

"*وقول البغداديين: " إننا ننصب الجواب على الصرف" كلام فيه إجمال، بعضه فاسد وبعضه صحيح. أما الصحيح فقولهم: الصرف، أي ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهذا هو معنى قولنا: "إن الثاني يخالف الأول". فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصب مقتض له؛ لأن المعاني لا تنصب*

---

(١١) ومن مثل ذلك قول النحويين في مثل "الحمد لله" إن "لله" خبر المبتدأ، وإنما حرف الخفض وما يتبعه من صلة فعل أو معناه (انظر الزجاجي: اللامات، ٥١-٥٢). ومن ذلك قول السيوطي إن الزجاجي قد ذهب إلى أن "كان وأخواتها" حروف (همع الهوامع، ١/٢٨) ربما لأن ذلك قد ورد في أحد عناوين كتاب الجمل الذي يقول: باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار (الجمل، ٤١)، وإنما كان وأخواتها عند الزجاجي أفعال لا حروف. انظر الجمل، ١٠٣)،

(١٢) Hassan HAMZE: Unité et diversité dans la tradition grammaticale arabe

الأفعال، وإنما ترفعها المعاني. والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الفعل موقع الاسم [...] وكما أن الأسماء لا تنتصب إلا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنتصب إلا بناصب لفظي" (سر صناعة الإعراب، ١/٢٧٦-٢٧٧).

ويقول عبد القاهر الجرجاني:

"وأما قول البغداديين إنه منصوب على الصرف، فالذي يصح منه أن يراد صرف الثاني عن إعراب الأول، فكأنهم لما قصدوا أن يكون الثاني غير داخل في حكم الأول فنصبوه صار العدول به عن معنى الأول كأنه نصبه إذا كان سبباً لإضمار "أن". فأما أن يراد أن النصب بنفس مخالفته للأول حتى كأن عامله ذلك المعنى فلا. ولو جاز ذلك جاز أن تقول إن "زيداً" في قولك "ضربت زيداً"، لم ينتصب بالفعل وإنما عمل النصب فيه كونه مفعولاً؛ وذلك غير سديد" (المقتصد، ٢/١٠٧٤-١٠٧٥).

في تقديرنا أن الصرف عند الفراء ليس عاملاً ناصباً، بل مثله كمثل التحويل، أو كمثل خروج الآخر مما دخل فيه الأول عند سيبويه، يشرح العمليات الذهنية عند المتكلم، ويربط تغير اللفظ بتغير المعنى، فيبرر تغير الإعراب برغبة المتكلم في ألا يدخل الآخر فيما دخل فيه الأول[١٣] دون أن يعني ذلك أن الصرف نفسه هو العامل الذي يحدث النصب في الفعل المضارع. فالفراء يستعمل مصطلحات كثيرة يفسر بها تغير حركة الإعراب كالصرف، والخلاف، والعدل، والانقطاع مما قبله، والخروج مما قبله، إلخ. وقد يعطي المثال الواحد فيجعله منصوباً على الصرف مرة، وعلى أن آخره منقطع من أوله مرة أخرى، كما في المثال التالي: لا يسعني شيء ويضيق عنك (معاني القرآن، ٢، ٧١؛

---

(١٣) يقول عبدالقاهر الجرجاني في هذا المعنى:

"وإذا قلت: لا تأتينا فنعطيك، فعدلت بالفعل الواقع بعد الفاء عن إعراب ما قبله، فنصبته، وما قبله مرفوع في قولك: ما تأتينا فنعطيك، ومجزوم في نحو قوله تعالى: ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي [طه/٨١] علم ضرورة أنه غير داخل فيما قبله؛ إذ لو شاركه لما عدل به عن إعرابه" (المقتصد، ٢/١٠٦٣).

١/٢٣٦). ولا يعني الانقطاع ولا الصرف ولا المصطلحات الأخرى، ضرورة عوامل معنوية تغني عن العامل اللفظي.

إننا نعتقد أن الفراء حين يتحدث عن الصرف، أو حين يقول بالنصب على الصرف فإنما يسعى، مثله مثل سيبويه في التحويل وفي خروج الآخر مما دخل فيه الأول، إلى تقدير المعنى لا إلى تقدير الإعراب(١٤). وفي معاني القرآن ما يكاد يكون تصريحاً بذلك. وسوف نقدم عدداً من الأدلة على ما نقول:

١- يستعمل الفراء مصطلح الصرف في مواطن غير التي ذكرناها من نصب الفعل المضارع لا يمكن أن يكون فيها ناصباً؛ فهو يستعمله في الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين، من أحد عشر إلى تسعة عشر. ومعلوم أن هذه الأعداد لا تحتاج إلى عامل لتقدير الفتح فيها. يقول الفراء:

"وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد. ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة "بعلبك" إذا رفعوا آخرها. واستجازوا أن يضيفوا "بعل" إلى "بك" لأن هذا لا يُعرف فيه الانفصال من ذا، والخمسة تنفرد من العشرة والعشرة من الخمسة، فجعلوهما بإعراب واحد؛ لأن معناهما في الأصل: هذه عشرة وخمسة. فلما ***عُدلا عن جهتهما أعطيا إعراباً واحداً في الصرف(١٥) كما كان إعرابهما واحداً قبل أن يُصرفا*** (معاني القرآن ٢/٣٢).

---

(١٤) انظر سيبويه في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى (الكتاب، ١/٢١١) وانظر الأبواب الثلاثة التالية في الخصائص لابن جني: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (١/٢٧٩-٢٨٤)، باب في تجاذب المعاني والإعراب (٣/٢٥٥-٢٦٠)، باب في التفسير على المعنى دون اللفظ (٣/٢٦٠-٢٦٤).

(١٥) يقول محقق الكتاب في الحاشية: "يريد صرفهما عن حالة الإفراد إلى التركيب".

٢- لا يستعمل الفراء مصطلح النصب **بالصرف** في معاني القرآن[١٦]، بل مصطلح النصب على **الصرف**. وهذا لا يسمح بالقول إن الفراء يجعل الصرف ناصباً. كما أن البابين اللذين عقدهما سيبويه لـ "ما ينتصب على **التعظيم والمدح**" (الكتاب، ٦٢/٢؛ ١٩٤/٢) لا يسمحان بالقول إن سيبويه يجعل التعظيم أو المدح عاملاً ناصباً[١٧]. وقد يستعمل الفراء مصطلحات أخرى في المنصوب على الصرف، كالنصب على الجواب (معاني القرآن، ٢٧٦/١)، والنصب على الانقطاع (معاني القرآن، ٧١/٢)، وليس الجواب والانقطاع ناصبين. ويبدو من الأمثلة التي أعطاها حين حدّ هذا المصطلح[١٨] أنه يصرف همه إلى معناه لا إلى عمله، وأن الصرف يقوم على ألا تُكرّ أمام الفعل الثاني أداة النفي الواردة أمام الفعل الأول، لا على نصب الفعل الثاني.

٣- الصرف لا يعمل النصب؛ فالفعل قد يكون منصوباً وهو مصروف، ومرفوعاً وهو مصروف، ومجزوماً وهو مصروف. واعتبار الصرف عاملاً معنوياً ناصباً في الفعل المنصوب يقتضي اعتباره رافعاً في المرفوع وجازماً في المجزوم ولم يقل بذلك أحد، بل يشير ما في معاني القرآن للفراء إلى خلاف ذلك.

---

(١٦) معاني القرآن، ٣٣/١، ٣٤، ١١٥، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٩٢، ٣٩١، ٤٠٨؛ ٢٦٣/٢؛ ٢٤/٣، ٦٤.

(١٧) والأمر كذلك عند الأستراباذي الذي يستعمل مصطلح "واو الصرف" التي نصبوا الفعل المضارع بعدها "ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر أنها ليست للعطف" (شرح الكافية، ٢٤٦/٢)، ومصطلح "النصب على الصرف" (شرح الكافية، ٢٤٩/٢) في قول الشاعر:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول

والصرف عنده ليس ناصباً بنفسه، لأنه بعد أن ذكر أن الظاهر من مذهب الفراء أنه "يجعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا" يقول: "ولو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في النحو: "ما مررت بزيد لكن عمرو، وجاءني زيد لا عمرو" (شرح الكافية، ٢٤١/٢).

(١٨) معاني القرآن، ٣٣/١-٣٥، ٣٤.

- قد يكون الفعل الثاني مرفوعاً وهو مصروف إذا كان الفعل الأول منصوباً، كما في البيت التالي:

على الحكم المأتيّ يوماً إذا قضى قضيّته أنْ لا يجور ويقصدُ[١٩]

ينقل السيوطي رأي الفراء في رفع الفعل الثاني "يقصد" فيقول:

"قال الفراء: "*هو مرفوع على المخالفة*" (الأشباه والنظائر، ٢،٢٤٢)[٢٠].

ووجه المخالفة فيه أن يخالف الفعل الثاني الأول فلا ينصب مثله لأن نصبه يقتضي تكرار "ألا" الواردة أمام الفعل الأول، فيصبح المعنى: على الحكم ألا يجوز وألا يقصد، وهو خلاف المقصود. وأما سيبويه فيعلل رفع الفعل (يقصدُ) في البيت المذكور أعلاه بالانقطاع فيقول:

"*ومما جاء منقطعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن الحكم:*

على الحكم المأتيّ يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجور ويقصدُ

كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد، أو هو قاصد فابتدأ، ولم يحمل الكلام على "أن") (الكتاب ٣/٥٦)[٢١].

قد يأتي الفعل الثاني مصروفاً وحركة إعرابه هي حركة إعراب الفعل الأول. ووجه صرفه ألا يكر فيه النفي الذي في الفعل الأول أو اليمين الذي في الفعل الأول. فلو كان الصرف ناصباً لوجب أن يكون الفعل المصروف منصوباً على أي حال لوجود ناصبه. يقول قائل للفراء:

---

(١٩) لم نجد هذا البيت في معاني القرآن للفراء.

(٢٠) يقول الأستراباذي: "وقولهم في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن إنه نصب على الصرف بمعنى قولهم: نصب على الخلاف سواء" (شرح الكافية، ٢/٢٤١).

(٢١) وبمثل هذا المصطح: الانقطاع من النسق والاستئناف، يعلل الفراء قراءة من قرأ:"ولا يأمركم" بالرفع في الآيتين: "ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس [...] ولا يأمركم" [آل عمران، ٧٩ ٨٠].

*"هل يجوز في الأفاعيل التي **نصبت بالواو** على الصرف أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟"* ويجيب الفراء: *"قلت: "نعم. العرب تقول: "لست لأبي إن لم أقتلك أو تذهبْ نفسي"، ويقولون: "والله لأضربنّك أو تسبقَني في الأرض". فهذا مردود على أول الكلام ومعناه الصرف؛ لأنه لا يجوز على الثاني إعادة الجزم بـ "لم"، ولا إعادة اليمين على "والله لتسبقنّي"* (معاني القرآن، ٣٤/١).

إن ملاحظة أمثلة الصرف التي يقدمها الفراء تظهر أن الفعل المصروف قد يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مجزوماً، وإن كان النصب أغلب وأكثر، وأن حركته قد تماثل حركة الفعل الأول، وإن كانت المغايرة أغلب وأكثر. ولو كان الصرف عاملاً معنوياً ناصباً لما جاز أن يكون الفعل الثاني مجزوماً أو مرفوعاً وفيه معنى الصرف. ومع جواز جزم الفعلين في المثال الأول[٢٢] فإن حد الكلام أن يقال: "لست لأبي إن لم أقتلْك أو تذهب نفسي " لتنبيه السامع إلى أن إعادة "إن لم" أمام الفعل الثاني ليست مقصودة. كما أن حد الكلام في المثال الثاني أن يقال: والله لأضربنّك أو تسبقني في الأرض لتنبيه السامع بتغيير حركة آخر الفعل الثاني إلى أن تكرار اليمين ليس مقصوداً فيه. غير أن ما يعنينا هنا هو أن الفراء يعتبر الفعل الثاني مصروفاً وهو مجزوم مردود على الفعل الأول تابع له في حركة آخره مما يعني أن الصرف ليس عاملاً ناصباً عنده.

إن مثل الصرف عند الفراء كمثل الخلاف والانقطاع والعدل يشرح العمليات الذهنية للمتكلم ويبرر تغيير حركة الآخر دون أن يكون عاملاً. فعندما ينصب المتكلم الفعل المضارع بعد "أو" فإنما ينصبه *"ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله"* كما يقول الفراء (معاني القرآن، ٧٠/٢). فالتغيير يحدثه العامل ليؤذن بالصرف أو العدل أو القطع أو الخلاف الذي ينويه المتكلم، لا أن العامل هو الصرف نفسه أو العدل أو القطع أو الخلاف، فهذه معان تهيئ للعوامل أنْ تعمل،

---

(٢٢) معاني القران، ٧٢/٢.

لا أنها عوامل في أنفسها كما يقول الجرجاني[٢٣]

وليس الفراء، فيما يبدو لنا، بعيداً عن هذا التصوير، فهو في الآية ٧٢ من سورة التوبة/براءة:

"وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيّبة في جنات عدن ورضوانٌ من الله أكبر" يجعل العدل سبباً لرفع "رضوانٌ"؛ لأنه عدل به عن أن يُنسق على ما قبله فيُنصب. وليس العدل رافعاً لـ "رضوانٌ" في نظر الفراء. إنما الرافع عنده هو الخبر "أكبر" عملاً بقول الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان. يقول الفراء:

(*وقوله: "ورضوانٌ من الله أكبر" رفع بـ "الأكبر"، وعدل عن أن ينسق على ما قبله وهو مما قد وعدهم الله تبارك وتعالى، ولكنه أوثر بالرفع لتفضيله*" (معاني القرآن، ١/٤٤٦). فالرفع إذن بعدل الاسم المرفوع عما قبله، لا أنّ العدل عامل رافع بنفسه.

ز- العامل في المنصوب على الصرف

ورد في معاني القرآن مرة واحدة مصطلح **النصب بالواو** على الصرف، على لسان سائل في ما يبدو[٢٤]، رداً على قول الفراء إن العرب تنصب الأسماء المعطوفة على المرفوع في مثل قولهم: لو تُركت والأسد لأكلك، ولو خُلّيت ورأيك لضللت: "*لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تركت وترك رأيك لضللت*

---

(٢٣) فـ "زيداً" في "ضربت زيداً" منصوب بالفعل "ضرب" لا بكونه مفعولا لأنه لو كان ذلك صحيحا لما جاز أن يقال:"زيد مضروبٌ" برفع زيد لأنه مفعول، ولقيل "زيدا مضروب". فكون زيد مفعولا في "ضربت زيدا" ليس ناصبا له، وإنما الصحيح أن يقال إن كونه مفعولا هو الذي "*أوجب أن يكون "ضربت" عاملاً فيه النصب*"، *فالذي يجوز نصبه بالفعل هو وقوع الفعل في المعنى عليه*" (المقتصد، ٢/١٠٧٥).

(٢٤) في النص بعض الاضطراب، فقد جاء فيه: (*قال فهل يجوز [...]؟ قلت: نعم [...]*) دون ذكر القائل. يقول محقق الكتاب: " كأنّ الأصل: "قال قائل". وعلى هذا الافتراض يعود "قال" إلى سائل يسأل، و "قلت" إلى الفراء. (معاني القرآن، ١/٣٤).

تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله. قال: فإن العرب تجيز الرفع؛ لو ترك عبدالله والأسد[٢٥] لأكله، فهل يجوز في الأفاعيل التي ***نصبت بالواو على الصرف*** *أن تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف؟ قلت: نعم. العرب تقول [..]* (معاني القرآن، ٣٤/١).

وفي السؤال إشارة واضحة إلى أن الصرف ليس عاملاً ناصباً. وظاهر كلام السائل الذي لا يعارضه الفراء، أو السائل الذي يفترض الفراء وجوده، يشير إلى أنه يجعل الفعل منصوباً **بالواو على الصرف لا** بالصرف نفسه. فإن أخذنا بهذا القول على أنه قول الفراء فإنه يعني أن الواو عنده، لا الصرف، هي عامل النصب في الفعل المضارع إلا إن كان ذلك قد قيل على سبيل الاتساع.

على أن في معاني القرآن للفراء، وهو ليس كتاباً في النحو، موضعين على الأقل، يشير فيهما الفراء تلميحاً يقرب من التصريح، إلى أن النصب في الفعل المضارع المنصوب على الصرف إنما يكون بعامل لفظي هو "أن" المضمرة، لا بالواو ولا بالصرف نفسه:

١- يقول في الآية ٧٣ من سورة النساء: "يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيما":

" العرب تنصب ما أجابت بالفاء في "ليت"؛ لأنها تمنٍّ، وفي التمني معنى: "يسرني أن تفعل فأفعل" فهذا ***نصبٌ كأنه منسوق*** *كقولك في الكلام: وددت أن أقوم فيتبعني الناس"* (معاني القرآن، ٢٧٦/١).

والنسق يقتضي التكرير. يقول الفراء في الآيتين:

---

(٢٥) يقول الفراء في تجويز الوجهين: "لما جاءت الواو ترد اسماً على اسم قبله، وقبح أن ترد الفعل الذي رفع الأول على الثاني نصب؛ ألا ترى أنك لا تقول: لو تركت وترك الأسد لأكلك. فمن هنا أتاه النصب. وجاز الرفع لأن الواو حرف نسق معروف فجاز فيه الوجهان للعلتين" (معاني القرآن، ٧١،٢).

"وما كان لبشر أنْ يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوّة [..] ولا يـــأمركم" (آل عمران/٧٩-٨٠). إن أكثر القراء على النصب "ولا يأمركم" لأنهم يردونهـا على "أنْ يؤتيه الله"، فتكون:*"ولا أن يأمركم"*. (معاني القـرآن، ٢٢٤/١). فكـأن الفراء يقول: يسرني أن تفعل فـ (أنْ) أفعل، ولو لم تكن (أن) مكررة أمام الفعل الثاني لما جاز أنْ يُنسق على الفعل الأول. ويبدو لنا أن الفراء لا يسعى لتقديـر المعنى فحسب، بل إلى تقدير الإعراب كذلك لأنه يبرر النصب بالنسـق الـذي يقتضي التكرير، وليس في المثال ما يكرر إلا (أن) التي تنصـب الفعـل الأول. فيكون الثاني منصوباً بـ "أن" المقدرة التي تدل عليها "أن" المظهرة أمام الأول.

٢- ويقول كذلك في المثالين التاليين:

"والله لأضربنّك أو تقرّ لي:"

"وقال الذين كفروا لرسلهم لنُخرجنّكم من أرضنا أو لتعودُنّ في ملتنـا" (إبراهيم/١٣):

(إن معنى "أو" هنا معنى "حتى" أو "إلا"[٢٦]، إلا أنها جـاءت بحـرف نسق؛ فمن العرب من يجعل الشرط متبعا للذي قبله، إن كان في الأول لام كـان في الثاني لام، وإن كان الأول منصوبا أو مجزوما نسقوا عليه، كقوله: "لتعودن". ومن العرب من ينصب بعد "أو" ليؤذن نصبـه بالانقطـاع عمـا قبلـه. وقـال الشاعر[٢٧]:

"لتقعـــدُنّ مقعـــد القصـــيّ منّـــي ذي القـــاذورة المقلـــيّ
أو تحلفـــي بربـــك العلـــي أنـــي أبـــو ذيـــالك الصبـــي

فنصب "تحلفي" لأنه أراد: "أن تحلفي") (معاني القرآن، ٧٠/٢).

---

(٢٦) المقصود بالطبع: إلا أنْ.

(٢٧) [في امرأته وقد عاد فوجدها قد ولدت غلاما فأنكره].

وهذا القول للفراء شبيه بقول سيبويه:

"أعلم أن ما انتصب بعد "أو" فإنه ينتصب على إضمـــار "أن" (الكتـــاب، ٣/٤٦).

ح- إن هذه النتيجة التي وصلنا إليها تضيق شقة الخلاف بين البصريـــن والكوفيين، أو بين رأسي "المدرستين". ويظهر أن هذين النحويين كانا يصـــدران عن نظرية واحدة، وأن كثيراً من الخلافات الفرعية التي تداولتها كتب النحاة لـــم تكن في حقيقة الأمر خلافات بين النحويين الأوائل [٢٨] وإنما نظن أن النحاة الذين افتنوا في التعليل وفي التوليد على مذاهب الأقدمين، ولاسيما نحاة القرن الرابـــع الهجري، قد أخذوا بظاهر كلام الفراء فوسعوا شقة الخلاف، وأن الآراء الخلافية المنسوبة إلى البصريين والكوفيين تحتاج إلى إعادة النظر فيها.

(٢٨) يقول الزجاجي بعد أن ينقل اراء الفراء في بناء قبلُ وبعدُ وحيثُ وقطُ ومنذُ ونحنُ على الضم: *"ولولا كراهية التطويل لبينت ما يلزمه في فصل فصل من هذا، ومن أين أخـــذه، وكيف ولّده؛ لأنه كلّه مأخوذ من معاني كلام سيبويه"*. (شرح مقدمة رسالة أدب الكتّـاب، ورقة ٦ ظهر).

المصادر والمراجع

١- المصادر والمراجع العربية:

ابن الأنباري: *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.

ابن جني: *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٦/-١٩٥٧م.

: *سر صناعة الإعراب*، تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الجزء الأول، البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٤/١٩٥٤م

الأستراباذي: *شرح الكافية*، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

الجرجاني: *المقتصد في شرح الإيضاح*، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث، رقم ١١٥، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

الحلواني (محمد خير): *الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف*، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤.

الزجاجي: *كتاب الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، إربد، ط١، ١٤٠٤/١٩٨٤م.

: *كتاب اللامات*، تحقيق مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٩/١٩٦٩م.

: *شرح مقدمة أدب الكاتب لابن قتيبة*، مخطوط بدار الكتب المصرية، القاهرة، رقم ٢٩ش أدب، عنوان المخطوط: تفسير رسالة ابن سعيد في أدب الكتاب.

سيبويه: *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١-١٩٧٧م.

السيد (عبد الرحمن): *مدرسة البصرة النحوية*، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٣٨٨/١٩٦٨م.

السيوطي: *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

: *همع الهوامع*، تحقيق عبدالسلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

ضيف (شوقي): *المدارس النحوية*، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٧٩.

الفراء: *معاني القرآن*، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

العلائي (صلاح الدين خليل بن كيكلدي): *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠/١٩٩٠م.

المبرد: *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢/١٩٦٣م.

مخزومي (مهدي): *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٧٧/١٩٨٥م.

٢ - المراجع الأجنبية:

M.G. CARTER: Sarf et kilâf, contribution à l'histoire de la grammaire arabe, *Arabica*, XX, 1973, 292-304.

Hassan HAMZE: Unité et diversité dans la tradition grammaticale arabe, *Linguistico Communicatio*, Fès, à paraître

Hassan HAMZE: La coordination à un pronom "conjoint", *Arabica*, XXXVI, 1989, 249-271.

Salam Hamze: *Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi*, thèse de 3e cycle, Université de Provence, 1984